ماذا في إتفاق باريس حول تغيّر المناخ؟

رنا الحاج
منسقة برامج رئيسية
لتغير المناخ والبيئة - معهد عصام فارس
للسياسات العامة والشؤون الدولية

في ١٢ كانون الاول من سنة ٢٠١٥، صفّق المجتمعون في قاعات «لو بورجه» في ضواحي باريس طويلاً إحتفاءً بالتوصل الى إتفاق عالمي جديد حول تغيُّر المناخ. هذا الخبر كانت قد تناقلته وسائلُ الإعلام العالمية في بثٍ مباشر من «لو بورجه»، والتي صنَّفته بالحدث التاريخي. ماذا في تفاصيل هذا الإتفاق وماذا يعني فعلياً للعالم وللبلدان التي أقرته في باريس ،ومن ضمنها لبنان وكيف كانت الطريق إلى باريس؟

مسار مفاوضات تغيّر المناخ

لقد إنطلقت فعلياً مفاوضات تغّير المناخ سنة ١٩٩٠، تحت راية الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث تمَّ التوّصل الى ما بات يعرف الآن بإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ (الإتفاقية) (United Nations Framework Convention on Climate Change). إنّ هذه الإتفاقية التي فتح باب التوقيع عليها في مؤتمر قمة الأرض في «ريو» سنة ١٩٩٢، ودخلتْ حيِّز التنفيذ في ٢١ مارس ١٩٩٤، هي معاهدةٌ دولية وضِعتْ لمعالجة مشكلة تغيُّر المناخ.
في السنوات الأولى، تفاوضت الاطراف حول وضع بروتوكول يساعد في اتخاذ مزيدٍ من الإجراءات العملية، للتصدي لخطر تغيُّر المناخ. وقد تمَّ الإتفاق على بروتوكول «كيوتو» سنة ١٩٩٧.

ألزم هذا البروتوكول الدول الصناعية ودول الإتحاد السوفياتي السابقة (والتي تعرف باسم «أطراف مدرجة في المرفق الأول Annex I countries»)، على خفض انبعاثاتها من الغازات المسبِّبة للاحتباس الحراري بمعدَّل حوالي ٥٪ في مرحلة ٢٠٠٨-٢٠١٢، مقارنة مع مستويات عام ١٩٩٠. ورغم أنّ أكبر باعث من الغازات المسببة للاحتباس الحراري في العالم هو الولايات المتحدة الأميركية، فقد رفضت هذه الاخيرة التصديق على هذا البروتوكول، الذي دخل حيِّز التنفيذ سنة ٢٠٠٥ بعد التصديق عليه من عدد كافٍ من الدول، والتي شكلت ٥٥٪ من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون مجتمعة. بحلول ٢٠٠٧ كانت قد إنضمت إليه ١٧٧ دولة من ضمنها «أطراف مدرجة في المرفق الأول» والتي تشكل مجتمعة ٦٣,٧٪ من إنبعاثات غازات الدفيئة لسنة ١٩٩٠.
تركَّزت المناقشات منذ عام ٢٠٠٥، أكثر فأكثر على مرحلة ما بعد ٢٠١٢، أي تاريخ انتهاء فترة الالتزام الأولى للبروتوكول. في مؤتمر تغيُّر المناخ في «بالي» عام ٢٠٠٧، اتفق المندوبون على وضع «خارطة طريق» تهدف إلى تحقيق اتفاق جديد يخلف «كيوتو» بحلول عام ٢٠٠٩.
سنة ٢٠٠٩ سافر أكثر من ٤٥٠٠٠ شخص إلى «كوبينهاغن» على أمل في أن يشهدوا على ولادة إتفاق عالمي جديد حول تغيُّر المناخ يكون أكثر شمولية وفعالية من سابقه. وقد كانت الآمال المعقودة على مؤتمر الأطراف في «كوبينهاغن» عالية ولكن جاءت النتيجة مخيبة للأمال فإكتفى المجتمعون بالـ «إعتراف» بإتفاق «كوبنهاغن» عوضَ تبنيه. كانت المآخذ كبيرة من قبل البلدان الأطراف، حول العملية «غير الشفافة» والنهج «غير التشاوري» الذي تمَّ العملُ به للوصول إلى إتفاق، إعتبر من قبل كثيرين صفقة تمَّت بين خمس دول بقيادة الولايات المتحدة. إنَّ الرهانات وخصوصا الإقتصادية منها، كانت عالية جداً بالنسبة للبلدان المتقدمة وبلدان الإقتصادات الناشئة مثل الصين، والهند، وجنوب أفريقيا، والبرازيل. فجاء الإتفاق سياسياً غير ملزمٍ ومن دون أهداف متفق عليها دولياً للحد من انبعاثات «الغازات الدفيئة». ترك مؤتمر «كوبنهاغن» مصير العالم في ظلِّ تغيّر المناخ مبهماً، بحيث لم يحدِّد تاريخاً جديداً للوصول إلى إتفاق جديد.

إجتمعت الأطراف، سنوياً منذ ٢٠٠٩ ولكنها طبعاً لم تحظى بالإهتمام نفسه، بعد خيبة أمل «كوبينهاغن»، رغم بعض التقدم، وان كان طفيفاً في المناقشات حول بعض المواضيع. في «دوربان» (ديسمبر ٢٠١١)، أدَّت المناقشات الى تعهّد ١٩٥ بلدا للتفاوض على معاهدة مناخ دولية جديدة بحلول عام ٢٠١٥، والإتفاق رسميا على فترة التزام ثانية لبروتوكول «كيوتو» تبدأ سنة ٢٠١٣. إنَّ الهدف من فترة الالتزام الثانية هو تجنّب فجوة في إلتزامات التخفيض التي كان يمكن أن تنشأ عند انتهاء المرحلة الأولى في نهاية سنة ٢٠١٢ وقبل بدء العمل بأي إتفاق جديد سنة ٢٠٢٠. وبذلك يكون مؤتمر «دوربان» قد أعاد تصويب مسار المفاوضات حول تغيُّر المناخ.
بدأت الأمور تتحّول فعلياً في العامين الماضيين ٢٠١٤ و٢٠١٥، ومع إقتراب مؤتمر باريس ،الحدث المنشود، ومع تزايد الأبحاث التي تؤكد دور الأنشطة البشرية في تغيّر المناخ وتبرهن آثاره الإقتصادية والإجتماعية على البلدان المختلفة، وربما أكبر بادرة أمل في أنّ العالم كان سوف يشهد ولادة إتفاق جديد سنة ٢٠١٥، هو الإتفاق السياسي التاريخي حول تغيُّر المناخ الذي تم أواخر الـ ٢٠١٤ بين الثنائي الصين والولايات المتحدة.

إتفاق باريس

في مؤتمر باريس، طغا التفاؤل على المجتمعين منذ اليوم الأول، رغم الحذر المسيّطر خوفاً من إعادة «لسيناريو كوبنهاغن». لكنَّ الدبلوماسية الفرنسية إستطاعت أن تحتوي أي عامل كان من الممكن أن يؤدي إلى عرقلة المفاوضات وخصوصاً من ناحية الشكل، بحيث إستطاع المجتمعون التوصل إلى الإتفاق المنشود، بعد تمديد المفاوضات يوماً إضافياً.

ماذا في هذا الإتفاق؟

لقد إتفقت البلدان مجتمعةً على الحد من إرتفاع معدل درجة حرارة الأرض، في هذا القرن، إلى ما دون درجتين مئويتين، ودفع الجهود الرامية للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى ١,٥ درجة مئوية، فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية. هكذا يكون قد تم الإتفاق على هدف عالمي، يراه البعض أكثر واقعية في ظل ما كانت قد قدمته البلدان المنضوية ضمن الإتفاقية من «المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً (Intended Nationally Determined Contributions INDCS). وهذه المساهمات هي أهداف وإجراءات لتخفيض إنبعاثات الغازات الدفيئة لمرحلة ما بعد سنة ٢٠٢٠. ففي سنة ٢٠١٣، في مؤتمر « وارسو»، كانت قد دعيت جميع الأطراف إلى البدء أو الى تكثيف الاستعدادات المحلية الخاصة بها نحو تحقيق هدف الاتفاقية وتقديم «المساهمات المعتزمة المحددة وطنياً» قبل مؤتمر باريس ٢٠١٥.
وقد شكلت هذه «المساهمات جزءا أساسيا من إتفاق باريس مما يجعله، رغم أنه ملزم قانونياً للبلدان التي سوف توقعه وتصدقه في بعض من بنوده، غير ملزم قانونياً لجهة تحديد أهداف تخفيض إنبعاثات البلدان بشكل فردي كما كان عليه الحال في بروتوكول كيوتو. أضف إلى ذلك فإنّ هذا الإتفاق قد ألغى التصنيف العامودي بين البلدان المتقدمة والنامية من حيث واجب المساهمة في تخفيض إنبعاثاتها. فرغم المسؤولية التاريخية للبلدان الصناعية لم يعد بالامكان الحد من إرتفاع حرارة الأرض دون مساهمة جميع الأطراف وخصوصاً البلدان الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل .
إنّ هدف التخفيف لم يكن الهدف الوحيد الذي تم الإتفاق عليه في باريس. فإنّ الإتفاق جاء نتيجة سلةّ متكاملة حيث لم تكن لترضى البلدان الناشئة أو النامية، والتي هي الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ، بإتفاق لا يتضمن هدفاً حول التكّيف لتغير المناخ. فوضعت الأطراف هدفاً عالمياً لتعزيز القدرة على التكيّف وتوطيد القدرة على التحمّل والحد من قابلية التأثر بتغيّر المناخ، وذلك بهدف المساهمة في التنمية المستدامة.
ولقد إلتزمت البلدان المتقدمة تقديم موارد مالية للبلدان النامية من أجل مساعدتها على إلتزاماتها في التخفيف والتكيّف، وذلك حفاظاً على مبدأ المسؤولية المشتركة، ولكن الغاء التباينة والمسؤولية التاريخية للبلدان الصناعية في تغير المناخ. وقد إتفقت البلدان المجتمعة على العمل من أجل تحديد خارطة طريق واضحة على صعيد تمويل المناخ إلى مئة مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠، والذي كان قد تم الإتفاق عليه سنة ٢٠٠٩ في كوبينهاغن، ووضع هدف جديد قبل ٢٠٢٥ لتوفير تمويل فوق المئة مليار دولار.
إضافةً الى التمويل فقد إلتزمت البلدان المتقدمة بتقديم الدعم الضروري للبلدان النامية من أجل تنفيذ إلتزاماتها، وذلك لناحية بناء القدرات وتعزيز العمل التعاوني من أجل تطوير ونقل التكنولوجيا دائما بهدف تحقيق توازن بين الدعم التخفيف عن الدعم من أجل التكيف.

فماذا يعني هذا الإتفاق للبنان؟

إنّ لبنان كان قد قدم مساهمات محددة وطنياً في أيلول ٢٠١٥ قبل مؤتمر باريس، مع توقّيعه وتصديقه على إتفاق باريس سوف يكون على لبنان أن الالزام بهذه الاجراءات. يعتزم لبنان تخفيض إنبعاثاته بنسبة ١٥٪ بحلول سنة ٢٠٣٠، دون شروط مرتبطة، مقارنةً مع سيناريو العمل غير المشروط (Business as Usual) و٣٠٪ مع شروط من ضمنها توفر المساندة المالية والتقنية اللازمة. أمّا بالنسبة للتكيف فينوي لبنان تنفيذ عدة إلتزامات من ضمنها الحد من تدهوّر الأراضي بحلول ٢٠٣٠، وبناء قدرات المؤسسات من أجل تعميم مبدأ التكيّف في جميع القطاعات. في حال لم يلتزم لبنان فإنّ ذلك لن يسبب له أي عقوبات دولية كون إتفاق باريس ليس ملزما من تلك الناحية، ولكن سوف يسبّب «حرجاً وملامة» وهو ما يعوّل عليه الأطراف لإلزام جميع الدول به.
من إيجابيات هذه الإتفاقية على لبنان:
• إن حصة لبنان في إنبعاثات غازات الدفيئة العالمية لا تعتبر ذات أهمية من حيث النسبة المئوية. ومع ذلك فإنّ الإجراءات التي ينوي لبنان تنفيذها من أجل تخفيض إنبعاثاته، والتي كان قد قدمها كمساهمات وطنية تعنيه أكثر على المستوى الوطني. فتنفيذها بغض النظر عن إتفاق باريس سوف تنتج عنه آثار إيجابية على المستوى الإقتصادي، البيئي، والصحة العامة. وأكثر من ذلك فإنّ لبنان سوف تتوّفر له فرصة الإستفادة من المساندة التي سوف تقدمها البلدان المتقدمة من جهة التمويل، والتكنولوجيا والخبرات من أجل تنفيذ إلتزامات التخفيف كونه يساهم في العمل الجماعي.
• إنّ موضوع التكيّف يعني لبنان أكثر حيث أنه مصنّف من البلدان العالية الحساسية لتغير المناخ؛ فالإتفاق على هدف عالمي للتكيّف يعتبر من الأهمية الكبرى. وسوف يستطيع لبنان مرة جديدة الإفادة من التمويل والتكنولوجيا والخبرات التي سوف تنتج عن مشاركته في الإتفاقية الجديدة من أجل التكيّف مع آثار تغير المناخ.

ولكن ماذا بعد إقرار إتفاق باريس؟

فهو لن يدخل حيزّ التنفيذ إلاّ بعد أن توّقع وتصدق أو توافق عليه ٥٥ دولة هي طرف في الإتفاقية، ومن تمثل ٥٥ بالمئة من إجمالي إنبعاثات غازات الدفيئة على الأقل. وسوف يفتح باب التوقيع عليه في إحتفال في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٢ نيسان ٢٠١٦ ويبقى مفتوحاً لغاية سنة كاملة.
فهل تستطيع البلدان ترجمة هذا الإتفاق، غير المثالي فيما انه أفضل الممكن في الوقت الحالي وصولاً إلى نتائج فعلية تنقذ البشرية من كوارث محتملة؟